OECD *Multilingual Summaries*
OECD-FAO Agricultural Outlook 2019-2028

Summary in Arabic

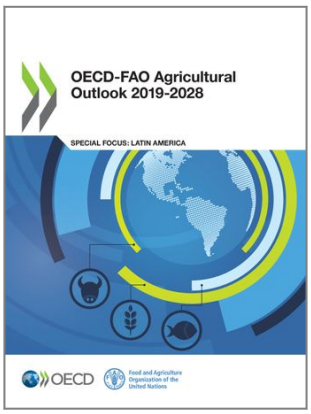

Read the full book on: 10.1787/agr_outlook-2019-en

التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2019-2028

ملخص

تقرير التوقعات الزراعية للفترة 2019 - 2028 هي جهد تعاوني مشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وقد تم إعداده بمساهمة من خبراء حكومات الدول الأعضاء بهما ومن منظمات السلع المتخصصة. ويقدم التقرير تقييمًا توافقيًا للتوقعات الخاصة بأسواق السلع الزراعية والسمكية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية خلال الـ 10 سنوات المقبلة. وتتضمن نسخة هذا العام تركيزًا خاصًا على أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وكانت سنوات عديدة من الامدادات القوية قد أدت إلى خفض الأسعار الدولية لمعظم السلع الزراعية، مع ارتفاع أسعار الحبوب ولحم البقر والضأن لفترات قصيرة. وبالنسبة لجميع السلع المشمولة في التوقعات الزراعية تقريبًا، من المتوقع أن تظل الأسعار الحقيقية عند المستويات الحالية أو أقل منها خلال العقد القادم، حيث تواصل التحسينات في الإنتاجية تجاوزها لمعدلات النمو في الطلب.

وستواصل أعداد السكان المتنامية عالميًا استهلاك كميات متزايدة من المنتجات الزراعية لأغراض الغذاء والأعلاف وللأغراض الصناعية. وسينشأ جزء كبير من حجم الطلب الإضافي على الغذاء خلال العقد القادم في المناطق ذات النمو السكاني المرتفع، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والهند، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن المتوقع أن يظل معدل استهلاك الفرد من المواد الغذائية الأساسية ثابتًا مع تشبع الطلب بالنسبة لمعظم سكان العالم. ومن المتوقع أن يكون الطلب على اللحوم قويا نسبيًا في الأمريكيتين، بينما تستمر مستويات الدخول المنخفضة في الحد من استهلاك اللحوم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وستلبي منتجات الألبان الطازجة معظم حجم الطلب على البروتين في آسيا (وخاصة الهند وباكستان). وبشكل أوسع، من المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من استهلاك السكر والزيوت النباتية، مدفوعا بالتوسع الحضري والتحول إلى استهلاك المزيد من الأطعمة المصنعة والجاهزة.

ويعني مزيج الاستهلاك المفرط للسعرات الحرارية، والغذاء غير المتوازن وقلة النشاط البدني عبئا متزايدًا من زيادة الوزن والسمنة في مختلف البلدان في أنحاء العالم. وفي الكثير من البلدان التي تتسم بمستويات الدخل المنخفضة والمتوسطة، تترافق هذه المشكلات مع نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة، مما يعني "عبئا ثلاثيًا" من سوء التغذية.

ويوفر حجم الطلب القوي على منتجات الأغذية الحيوانية حوافز دافعة لتوسيع الإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية من خلال تربية قطعان أكبر. ومقترنًا بالتحسن المفترضة في معدلات البيع المستقبلي للإنتاج الحيواني offtake، سيلقى حجم الطلب على الأعلاف الحيوية دفعة كبيرة، وسيكون من المتوقع زيادة نصيب محاصيل الأعلاف مثل الذرة وفول الصويا من مزيج المحاصيل العالمي. ومن ثم، من المتوقع للنمو في استخدام الحبوب كأعلاف أن يتجاوز التوسع في استهلاك الغذاء خلال العقد المقبل.

وكان الوقود الحيوي قد شكّل مصدرًا رئيسيًا من مصادر نمو الطلب على المحاصيل بين عامي 2000 و2015، إلا أن التوسع سيكون أقل على مدار العقد المقبل، وسيأتي حجم الطلب الإضافي بشكل رئيسي من إندونيسيا، لاستخدام الزيوت النباتية في إنتاج الديزل الحيوي، ومن جمهورية الصين الشعبية والبرازيل، لاستخدام الكاسافا وقصب السكر في إنتاج الإيثانول.

ومن المتوقع أن ينمو الإنتاج الزراعي بنسبة 15٪ خلال العقد المقبل، في حين من المتوقع أن يتسم الاستغلال العالمي للأراضي الزراعية بالثبات بوجه عام. ويمكن أن يُعزى التوسع المتوقع في إنتاج المحاصيل بصورة أساسية إلى التحسن في الغلة وزيادة كثافة الإنتاج، مدفوعًا بالابتكار التكنولوجي. وسوف يعتمد النمو المتوقع في إنتاج الماشية على التوسع في تربية قطعان الماشية وزيادة استخدام الأعلاف والاستغلال الأكثر كفاءة لمحاصيل الأعلاف. وبسبب القيود المفروضة على مصائد الأسماك الطبيعية، فإن معظم النمو المتوقع في الإمدادات السمكية والمأكولات البحرية سيكون من الاستزراع المائي، مما يرفع نصيبها من إجمالي الإنتاج إلى حوالي 55 ٪ بحلول عام 2028.

ولا تزال الزراعة مساهمًا هامًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، حيث من المتوقع أن تزداد الانبعاثات المباشرة للزراعة، ومعظمها من الماشية، وكذلك من الأرز والأسمدة الاصطناعية، بنسبة 0.5٪ سنويًا خلال العقد المقبل، مقارنة بـ 0.7٪ سنويًا على مدار السنوات العشر الماضية. وهو معدل أقل من معدل النمو في الإنتاج الزراعي، مما يشير إلى انخفاض كثافة انبعاثات الكربون مع تزايد الإنتاجية.

وستظل التجارة الدولية أساسية لتحقيق الأمن الغذائي في عدد متزايد من الدول المستوردة للغذاء. كما أنها لا تزال مهمة بالنسبة للدخول وسبل المعيشة في المناطق المصدّرة للغذاء مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، والتي من المتوقع أن يزداد نصيبها من حجم الصادرات الزراعية العالمية. وستوطّد منطقة البحر الأسود من مكانتها كمصدّر رئيسي للقمح والذرة، وحيث تذهب معظم الصادرات إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتواجه الأسواق الزراعية العالمية أوجه جديدة من عدم اليقين تضيف إلى المخاطر العالية التقليدية التي تواجه الزراعة. فعلى جانب العرض، تشمل عوامل القلق انتشار الأمراض مثل حمى الخنازير الأفريقية، والمقاومة المتزايدة للمواد المضادة للميكروبات، والاستجابات التنظيمية لأساليب وتقنيات الاستنبات الجديدة، والاستجابات للأحداث المناخية المتطرفة والتي باتت احتمالات حدوثها في ازدياد. وعلى جانب الطلب، تشمل عوامل القلق الأنظمة الغذائية المتنامية، والتي تعكس تصورات ورؤى تتعلق بمسائل الصحة والاستدامة، والاستجابات السياسية إزاء التنامي المزعج للسمنة. وثمة عامل آخر يتمثل في عدم اليقين المتزايد فيما يخص اتفاقيات التجارة المستقبلية بين العديد من الأطراف المهمّة في الأسواق الزراعية العالمية؛ ذلك أن أي تصعيد في التوترات التجارية المستمرة قادر على خفض التبادل التجاري وإعادة توجيه مساره، مع ما لذلك من تداعيات على الأسواق الدولية والمحلية.

أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

يركز الفصل الخاص لهذا العام على أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (LAC) وهي منطقة تتسم بوفرة الأراضي والمياه وتقف وراء 14٪ من الإنتاج العالمي و23٪ من صادرات العالم من السلع الزراعية والسمكية. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الإنتاج بالمنطقة خلال العقد القادم؛ إلا أنه، وفي ظل نمو بنسبة 22٪ للمحاصيل و16٪ للمنتجات الحيوانية، ستظل هذه الأرقام أسرع من المتوسط العالمي بنسبة 7% و2% على التوالي. كما ستحدّ زيادة الصادرات من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من التباطؤ في الإنتاج، مما يُبرز أهمية الانفتاح التجاري لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على المستوى العالمي. وبحلول عام 2028، سوف تقف المنطقة وراء أكثر من 25٪ من الصادرات العالمية في المنتجات الزراعية والسمكية، وبما يبرز أهمية الانفتاح التجاري على المستوى العالمي.

وبالنسبة لغالبية الدول في المنطقة، يأتي الدعم المقدم للمزارعين منخفضًا مقارنةً بالحاصل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو بالمتوسط العالمي، ولذلك يتم تحديد قرارات الإنتاج وفقًا لمؤشرات السوق بالدرجة الأولى. ومع ذلك، وبسبب تنوع حالة البنية التحتية الريفية ومبادرات البحث والتطوير في جميع أنحاء المنطقة، هناك متطلبات متفاوتة للإنفاق العام على الاستثمارات الاستراتيجية في البيئة المواتية للزراعة التي يمكنها زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام. وتواجه العديد من الحكومات في المنطقة أيضًا الحاجة إلى الاستثمار في تحسين الأداء البيئي للقطاع والحد من تآكل التربة وإزالة الغابات والانبعاثات الناجمة عن الإنتاج الزراعي.

وتوفر فرص النمو القوية في محاصيل الفاكهة والخضروات ذات القيمة العالية فرصًا لأصحاب الحيازات الصغيرة وصغار المزارعين، إلا أنه سيتعين التفرقة في السياسات وفقًا لثروات هؤلاء من الموارد وإمكانياتهم السوقية. ويؤيد التأنيث المستمر للزراعة في المنطقة ضرورة استهداف المزارعات من الإناث لتحسين فرص حصولهن على التعليم والائتمان والخدمات الإرشادية.

ولا يزال الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق في المنطقة، حيث تعجز العديد من الأسر عن تحمل تكاليف الطعام الذي تحتاجه. ونظرًا لتزايد معدلات الفقر المدقع منذ عام 2015، فإن ضمان نمو الدخل بين أكثر المجتمعات فقرًا هو أمر بالغ الأهمية - وهو تحد تلعب فيه التنمية الزراعية دورًا هامًا. وتشهد منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بالتزامن نموًا متسارعًا في أعداد السكان الذين يعانون من زيادة الوزن والسمنة، وهو ما يمثل مشكلة متنامية على صعيد الصحة العامة. وقد تم طرح العديد من المبادرات لمواجهة زيادة هذه النزعات، بداية من توفير المعلومات العامة وحتى وضع لوائح تنظيمية على الصناعة واتخاذ تدابير مالية. ويعد تقييم هذه السياسات أمرًا ضروريًا، حتى يتسنى التوسع في المبادرات الناجحة وتوسيع نطاقها لتشمل البلدان الأخرى.

© OECD
This summary is not an official OECD translation.
Reproduction of this summary is allowed provided the OECD copyright and the title of the original publication are mentioned.
Multilingual summaries are translated excerpts of OECD publications originally published in English and in French.

Read the complete English version on OECD iLibrary!
© OECD (2019), *OECD-FAO Agricultural Outlook 2019-2028*, OECD Publishing.
doi: 10.1787/agr_outlook-2019-en